النهار ٤-٣-٢٠٢٠

كيف تستطيع المصارف إنقاذ مودعيها من الـHaircut ؟

الدكتور حبيب الزغبي

تعالت في الأيام الأخيرة أصوات نواب يطلبون تشريع الاقتطاع من أموال المودعين (Haircut) وكثير من الاقتصاديين تكلموا عن اقتطاع حتمي يصل إلى ٥٠% من الودائع. نحن نرى ان هذا الاقتطاع غير مبرر بالتوقيت ونستطيع تفاديه عبر خطوات ذكية وخلاقة ونسأل: إذا مرّ قانون الـ Haircutهل ستستطيع المصارف دفع وتحويل أموال الناس بطريقة طبيعية؟ كلا. هل من ضمانة الآن أن لا اقتطاع ودائع آخر سيحصل بعد سنتين او ثلاث؟ كلا.

فعلى المصارف أخذ المبادرة لحماية مودعيها واعلان ذلك صراحة كي تحافظ على ما تبقى من ثقتهم ويبقى باستطاعتها استقطاب تحويلات من الخارج وأن تحمي القطاع من ما يسمى Debancarisation أي الهروب من المصارف عبر تهريب المال الى الخارج بحسومات (Discount) تصل الى ٣٥% موجودة في الاسواق اليوم واللجوء الى الذهب والاسهم ووضع المال في المنزل كما عبر تحويل أو نقل المال الى لبنان من خارج المصارف.

هموم الدولة كبيرة والحكومة منشغلة بمحاولات الإصلاح والحد من الفساد، لذلك على المصارف مسؤولية ان تتحرك فوراً لحماية النظام الليبرالي الحر الذي ارتكز عليه لبنان منذ تأسيسه وحماية مودعيها وبرهان فاعليتها كقطاع خاص في مواجهة الازمات. وتالياً على المصارف ألا تترك للبرلمان قرار الـ Haircut وتتحول الى يوضاس لبنان. كما عليها ألا تذهب الى الحل السهل بل الحل الصائب.

ثمّة إجراءات تستطيع المصارف أخذها لتخفض كثيراً احتمال الـ Haircutان لم تتفاداه كلياً وذلك رغم حجم الهوة التي وقع فيها النظام المالي. فالمسؤولون عن هذه الهوة عليهم ان يتحملوا المسؤولية، وبالدرجة الأولى والاساسية السياسيون والدولة وبدرجة ثانية الذين طالهم ما نسميه "Collateral Damage" ولم يتداركوا الامور وهم المصارف والمصرف المركزي.

فيجب الآن على المصارف أن ينكبوا فوراً على ما يلي:

-1-إنشاء غرفة عمليات هدفها الاتصال بكبار المودعين أي ١% منهم والذين يملكون ٥٥% من الودائع بمرحلة اولية وثم ٩% منهم يملكون الى ٧٥% من الودائع والعرض عليهم بغية تفادي الـ Haircutان يستبدلوا الجزء الاصغر من ودائعهم بأربعة أنواع استثمار مختلفة.

أولاً، بأسهم تفضيلية (Preferred Shares) تمنحهم فائدة أعلى من الودائع العادية.

ثانياً، سندات دين يطرحها المصرف تكون اقل مخاطرة من الاسهم ايضا بفائدة أعلى من الودائع.

ثالثاً، سندات تسمى Convertible Bondsيستطيع تحويلها مالكها بأي وقت الى أسهم عادية عندما يتحسن المصرف في المستقبل ويرى مصلحة له باستبدال جزء من ودائعه المعدة للاقتطاع بها ورابعاً بأسهم عادية عبر زيادة رأس المال.

-2-ان ينكبوا بمساعدة ودعم مصرف لبنان في عمليات دمج فورية بين المصارف لتقوية اوضاعهم المالية حيث يجب على المصرف القوي استبدال بعض أسهم مصرف ضعيف باسهمه أو شراء المصرف الضعيف ويصبح هكذا القطاع أكثر ملاءة وموقعه أهم تجاه المصارف المراسلة التي هي أساسية في استمرار المصارف اللبنانية. هذا الدمج من شأنه ايضاً ان يخفف المصاريف، لأنه على سبيل المثال، تصبح إدارة واحدة لا إدارتين ومحاسباً واحداً لا محاسبين ونظام معلوماتية واحداً كما يحقق تخفيض عدد الفروع ومردوداً أعلى على الاستثمارات وتوظيف الاموال ستخضع لاقتصاديات الحجم .(Economies of scale) هذا التدبير من شأنه أن يحصن المصارف ويقلل الحاجة الى اقتطاع من الودائع.

Volume 0%

-3-ان يبادروا فوراً إلى تقديم عرض لكبار المودعين باستبدال جزء من ودائعهم بعقارات تملكها المصارف او تملكّتها من زبائنها المتعثرين. ففي موضوع عقارات المصرف مثل برج الادارة العامة والفروع فتجري مقايضة بهما مقابل جزء من الودائع وتجذبهم المصارف لهذا الحل عبر إعادة استئجار هذه العقارات منهم لمدة عشر سنوات بمردود أعلى من الودائع اي حوالى ٧% وهو ما يسمى.Sale Leaseback

أما بالنسبة إلى العقارات الموروثة من مقترضين متعثرين، فتعرض عليهم بسعر مغرٍ لاستبدالها بودائعهم.

-4-الإسراع بزيادة رسملتهم عبر استقطاب مستثمرين جدد، لا سيما من الخارج، بزيادة رأس مال المساهمين الحاليين الى ٣٠% وليس ٢٠% كما طلب مصرف لبنان وذلك قبل اواخر سنة ٢٠٢٠ وهو رقم منطقي جداً نظراً لحجم الأزمة واستثنائيتها. فرأس مالها يساعدها في استيعاب ما ينتظرها في إعادة جدولة الدين بالليرة واعادة هيكلة الدين بالدولار. والتركيز هنا على الشراكة مع مصارف عربية ضخمة ليست موجودة في السوق اللبنانية وهي تعد بالعشرات. يهمها دخول السوق اللبناني بسعر مغرٍ.

-5-أن يدعموا ويساعدوا السلطات القضائية فعلياً في المعلومات واللوجيستية في استعادة الاموال المنهوبة والمحولة لأن هذه الاموال ستعود وتعزز مالية الدولة، وهكذا تستطيع دفع مستحقاتها لهم. ومن جهة ثانية، وعوضاً من لعب دور المتفرّج أو المعّطل بموضوع الأموال المحوّلة خارج لبنان الذي نقدّرها بأربعة مليارات دولار منذ ١٧ تشرين ونحو ١٣ ملياراً منذ اول سنة ٢٠١٩، فمصدر هذه الاموال اصبح حيوياً لاخضاع بعض اصحابها الى قانون "الإثراء غير المشروع" "ومن أين لك هذا" واستعادة هذه الاموال يسهل للدولة الإيفاء بواجباتها تجاه المصارف.

6- المبادرة فوراً بتخفيف مصاريفهم والإنفاق تماشياً مع الازمة والتقليص الحاصل في ودائعهم. يتضمن ذلك إقفال بعض الفروع لأن عدد فروع المصارف في لبنان بالنسبة لسكانه ولمساحته هي حالياً من الاعلى في العالم. وما يبرّر هذه الخطوة ايضاً هو العمل بوجود العمل المصرفي الالكتروني والتكنولوجيا والـATM التي تغني جزئياً عن مصاريف الفروع. ويشمل هذا بيع أصولها غير المنتجة في الخارج لتلبية الداخل.

7- على المصارف ايضاً ان تضع خليّة خاصة تبادر بالتفاوض مع الدولة لمنحها بعض أصولها مقابل جزء من سندات الدين. كامل السندات التي اشترتها المصارف تضعها هذه الاخيرة في شركة خاصة يملكها كبار المودعين تنشأ مقابل جزء من ودائعهم ويستطيعون استيفاء أرباح منها في وقت لاحق ما يسمى Asset/Debt Swap. وقد تكون هذه الاصول البنايات المملوكة من الدولة والتي ستعود الدولة وتستأجرها منهم، شركة من شركات الخليوي، مرفأ بيروت او طرابلس، عقارات من المئات الملايين المملوكة من الدولة، شركة MEA... وبالتأكيد ستصبح هذه الاصول منتجة ومربحة أكثر مما هي اليوم بادارة الدولة وتستوفي منها الدولة ضرائب في مدة خمس سنوات توازي كل مدخولها للدولة اليوم.

8- اذا كانت هذه الخطوات اعلاه لا تكفي، بعد اعداد المصارف خطة عمل لانقاذ القطاع وتأمين الودائع، من الممكن المفاوضة حينئذ مع كبار المودعين ومالكي الـ Swaps التي عرضها المصرف المركزي التنازل عن نصف الفائدة على ودائعهم للسنوات الخمس الاخيرة حينما كانت الفائدة المعطاة عالية بالنسبة للفوائد في العالم.

هذه الإجراءات ستسمح للمصارف في المدى المتوسط تلبية كل صغار المودعين من دون اي Haircut وتفادي ثورة مليون ومئتي مودع يمثلون فقط ١٠ الى ١٥% من الودائع، فأموالهم قليلة بل غضبهم وفقرهم يمثلان قنبلة موقوتة. وتسمح هذه الخطة لكبار المودعين عدم خسارة ودائعهم بل استبدالها بأصول واستثمارات منتجة وتسمح للمصارف تدعيم ميزانيتها. ويتطلب هذا البرنامج تحويل جزء من العمل المصرفي الى عمل مصرف استثماري (Investment Bank) تبتكر الحلول الخلاقة والنموذجية المطلوبة في هذا الوضع. واذا كان ثمّة ضرورة لتقديم مشروع قانون لإنجاز بعض ما عرضناه اعلاه، فليكن، لأنه اكثر افادة وموضوعية من مشروع قانون اقتطاف من الودائع الذي ليس منطقياً على الاطلاق في هذا التوقيت.

إذاً، الحل موجود لو لم يكن سحرياً. فيجب أولاً انجاز كل نقاط الخطة أعلاه لحماية المواطن اللبناني والتأكد أن من اوصلنا الى هنا سيحاسب ويدفع الثمن توازياً مع استعادة اموال منهوبة ومهدورة تساعد في دعم مالية الدولة قبل اللجوء الى اموال المودع البريء تماماً من كل ما يحصل. فرصيد المصارف الوحيد هو زبائنها فعليها الا تقدمهم على مذبح الـHaircut.

الرئيس الفخري لرابطة متخرجي جامعة هارفرد في لبنان